

## ظاهرة الاقتصاد اللغوي في الصيغ الصرفية

الدكتور بلو بخاري

و

الدكتور مغاج غرب

### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم،  
سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.  
أما بعد/

فالصرف أحد علوم اللغة العربية التي تفوق بها سائر لغات بني البشر في العالم،  
وذلك لدلالاتها على المعاني الكثيرة في ألفاظ وجيزة منعا للإسراف والتبذير، وفراراً عن  
التكرار، وطلباً للتخفيف. ويدرس علم الصرف الكلم العربية بغية اكتشاف ما يعتريها من  
تحويلات أو تغيرات، كتحويل الكلمة الواحدة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا  
تحصل إلا بذلك التحويل، أو تغييرها عن أصل وضعها لغرض من الأغراض الصرفية.  
ويتناول لذلك الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة من حيث البحث عن أصلها وعن كيفية  
صياغتها واستطاعاتها اللغوية لإفادة المعاني المختلفة. والصرف ميزان العربية الذي تعرف به  
أصول الكلام العربي والزوائد عليها، ولا يتوصل إلى معرفة الاشتقاق أو القياس إلا من  
طريقه.

ويتضح في هذا العرض السريع أهمية علم الصرف في إثراء اللغة العربية بالمفردات  
العديدة الجديدة، التي تحمل في طياتها المعاني الكثيرة بسبب ما يلحق بالكلمة العربية من  
تحويل، أو تغيير، أو تبديل بزيادة، أو نقصان مع اختصار الألفاظ وإيجازها كراهية وتبذيرها

فيما لا طائل تحته لأجل التكرار فيما لا ترجع إلى تكراره فائدة إلا إتياب أعضاء النطق فيما فيه غنية عن النطق به.

ولا يخفى ما في الصيغ الصرفية من دور هام تلعبه في اكتشاف المعاني الجديدة واستخراجها للدارسين والباحثين في اللغة العربية وقواعدها بالألفاظ الوجيهة مع استيفاء المعاني المطلوبة المناسبة للموضع، إذ يشتق من الصيغة الصرفية الواحدة الأشياء الكثيرة، كما يشتق من صيغة المصدر الأفعال والأسماء والصفات التي تظهر في مضامينها ظواهر ومعايير ومقاييس وقوانين اقتصادية لغوية على منوال مفاهيم الاقتصاد المتداول بين الدارسين والباحثين، أو المتعارف بينهم اليوم. وتتمثل هذه المقالة في النقاط التالية:

- مفهوم الاقتصاد
- النموذج من ظاهرة الاقتصاد اللغوي في الصيغ الصرفية
- الخاتمة
- الهوامش والمراجع

### مفهوم الاقتصاد:

كلمة الاقتصاد مصدر مزيد فيه، اشتقت من مصدر مجرد ثلاثي الأصول، وهو القصد، الذي يرد في كلام العرب ليفيد معاني لغوية مختلفة، منها: التوسط، نحو: قصد في الأمر قصدًا من باب قتل، أي توسط وطلب الأسد ولم يجاوز الحد<sup>١</sup>. وقولهم: اقصد بذرعك، أي أربع على نفسك<sup>٢</sup>، ومنه قوله تعالى: "واقصد في مشيك"<sup>٣</sup>. ويستعمل لفظ القصد للدلالة على ما بين الإسراف والتقتير<sup>٤</sup>، كما يستعمل في الدلالة على الاستقامة والاعتماد والأتم، وضد الإفراط<sup>٥</sup>، وقولهم فلان على قصد، أي رشد، وطريق قصد، أي سهل<sup>٦</sup>. والقاصد: القريب، يقال: بيننا وبين الماء ليلة قاصدة، أي هيئة السير لا تعب فيه ولا بطة<sup>٧</sup>، واقصد في أمره، أي توسط فلم يفرط، واقصد في النفقة، أي لم يسرف ولم

يقتر<sup>٨</sup>. ومنه فلان مقتصد في النفقة<sup>٩</sup>، واقتصد فلان، كان غير نحيف وغير جسيم<sup>١٠</sup>، أي رجل ليس بالجسيم ولا بالضئيل كالمقتصد<sup>١١</sup>. والاقتصاد: علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع<sup>١٢</sup>.

وهذه المعاني اللغوية التي يدل عليها لفظ "القصد" مجردًا كان أم مزيدًا فيه، لا تخرج كلها عن معنى واحد وهو التوسط بين الإسراف والتقتير، وعدم الإسراف والتبذير في الأمور كلها، ولا يخرج كذلك عن هذا المعنى المفهوم الاصطلاحي لهذه الكلمة "القصد"؛ لأن إنتاج الشيء وتوزيعه إنما يكون ويثبت بالتوسط والابتعاد عن الإسراف وسائر دواعي الاقتصاد.

ولفظ الاقتصاد مصدر اقتصد يقتصد، تكوّن من حروف أصلية وزائدة؛ إذ الأصل فيه "القصد"، وزيد عليه الألف قبل فاء الكلمة والتاء بين الفاء والعين فصار اقتصادًا على وزن "افتعال".

وتستعمل العرب هذه الصيغة للدلالة على معان، منها المطاوعة، أي مطاوعة فعل سواء كان علاجًا أولاً، نحو: جمعته فاجتمع، وهذا في العلاج، ونحو: غمتمه فاغتم، وهذه في غير العلاج، والدلالة على التصرف، أي لتصرف فاعله في تحصيل الفعل وتهيئة أسبابه، نحو: اكتسب، فإن معناه اضطرب واجتهد في تحصيل الكسب بخلاف كسب، فإن معناه تحصيل الشيء على أي وجه كان سواء بولغ فيه أم لا<sup>١٣</sup>. ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾<sup>١٤</sup>، وقد أثبت الله تعالى لخلقه ثواب الفعل على أي وجه كان الفعل بقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ وهي صيغة مجردة على وزن "فعل"، ولم يثبت لهم العقاب إلا على وجه المبالغة بقوله: ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، وهي صيغة مزيد فيها على وزن "افتعل". لما كان داعي الشر أقوى من داعي الخير لكون النفس أمارة بالسوء، فكانت في تحصيله أكمل وأجدّ قال عز وجل: ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، ولما لم تكن في باب الخير كذلك

---

---

لفتورها في تحصيله قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ لعدم دلالة على التصرف  
والاضطراب<sup>١٥</sup>.

### النموذج من ظاهرة الاقتصاد اللغوي في الصيغ الصرفية:

لم يكن مفهوم الاقتصاد دائراً، أو قاصراً على ما مرّ ذكره من الأمثلة فحسب، بل تعدى ذلك كله وتخطاه إلى المواد اللغوية، وخصوصاً قواعد الصرف، حيث يوجد في كثير من صيغه ظاهرة من ظواهر الاقتصاد اللغوي التي تقوم بدور هام في تأدية المعاني الكثيرة المستوفية لحاجات المتكلمين في ألفاظ يسيرة لأجل الاختصار فيها وللتخفيف عند النطق بها، فرارا من الإسراف والتبذير والتكرار، وغير ذلك من الأغراض الاقتصادية ودواعيها، ويتمثل ذلك في النماذج التالية:

**صيغة التثنية:** التثنية، أو المثني اسم معرب ناب عن مفردين اتفقا لفظاً ومعناً، أي هو لفظ يدل على اثنين بزيادة تلحقه في آخره وكان صالحاً لتجريده منها، إذ الأصل فيه أن يكون اسماً مفرداً أضيف إليه ألف ونون أو ياء ونون، ليدل على اثنين أو اثنتين وكان قابلاً للتجريد عن الزيادة التي أضيفت إليه وعطف مثله إليه، نحو: جاء رجلان وامرأتان، فقولك: رجلان مثني، وكذلك قولك: امرأتان؛ لأنّ كلا منهما يدل على اثنين بزيادة الألف والنون في آخره وعطف مثله مكانها، فيقال: رجل ورجل، وامرأة وامرأة.<sup>١٦</sup>

ويفهم من هذا كله أنّ صيغة التثنية لفظ وضع في الأصل ليدل على مسميين اثنين اتفقا لفظاً ومعنى<sup>١٧</sup>، أو ضم اسم إلى اسم يشبهه لفظاً ومعنى فيقتصر في النطق بهما معاً على لفظ أحدهما لعدم وجود الفرق بينه وبين الآخر، ويؤتى برمز التثنية آخرًا، للدلالة عليهما، نحو: الولدان والزيدان مثني "ولد" و"زيد"، وحقيقة بنائه العطف. وتأويل قولك في مثل: "فاز الولدان"، فاز الولد والولد بالواو العاطفة، فجيئ بلفظ التثنية استغناء عن تكرار لفظ الولد والعطف.

ويفهم من هذا، أن الغرض الأساسي في الإتيان برمز التثنية اختصار الألفاظ والفرار عن التكرار لما في ذلك من الإسراف والتبذير وإتباع أعضاء النطق، وعلى هذا لا يجوز فك التثنية والعدول عنها إلا في حال الاضطرار كقوله الشاعر:

كأن بين فكها والفلك\* فارة مسك ذبحت في سك<sup>١٨</sup>

قال الزجاجي مبيناً دور صيغة التثنية في اقتصار الألفاظ: "التثنية ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ فينحصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما إذا كان لا فرق بينه وبين الآخر، ويؤتى بعلم التثنية آخرًا، وذلك قولك: رجل ورجل، ثم تقول: رجلان: ..."<sup>١٩</sup>.

ومضمون هذا القول هو إظهار الاقتصاد اللغوي في صيغة التثنية حيث اكتفى برمزا الدال على اثنين استغناء عن التكرار بعطف اسم على اسم يشبهه لفظاً ومعنى، لما في ذلك من الإسراف والتبذير في الألفاظ. وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أنّ في صيغة التثنية ظاهرة الاقتصاد اللغوي حيث نستغني بها عن التكرار المؤدي إلى الإسراف.

**صيغة الجمع:** الجمع ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة، أو بالإضافة إليها، أي بزيادة في آخره تغني عن عطف الألفاظ المتشابهة بعضها على بعض.

لا تختلف صيغة الجمع عن سابقتها في وجود ظاهرة الاقتصاد في صيغته، تغني عن تكرار الألفاظ المتشابهة بعطف بعضها على بعض، ويتضح ذلك في قولك مثلاً: جاء الزيدون، فكأنّ اللفظ كرر ثلاثاً، إذ يكون تأويله: جاء زيد وزيد وزيد، فاختصر ذلك في صيغة واحدة، وهي صيغة الجمع تغني عن هذا التكرار، وقيل: "الزيدون" وزيد على صيغة المفرد الواو والنون ونابت مناب تكرار الألفاظ فرارا عن الإسراف في الألفاظ.

**صيغة النسب:** سمّاها سيبويه بالإضافة، وابن الحاجب النسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي الإضافة المعكوسة كالإضافة الفارسية<sup>٢٠</sup>.

**والنسب في اللغة:** إضافة شيء إلى آخر لتعريفه أو تخصيصه، وهو في عرف الصرفيين واصطلاحهم: أن تعزو الاسم إلى أب، أو قبيلة، أو حي، أو صناعة بياء مشددة في الاسم مكسور ما قبلها<sup>٢١</sup>، فهو المنسوب الملحق بآخره ياء زائدة مشددة ليدل على نسبته إلى الجرد عنها<sup>٢٢</sup>، وانتسابه إليه كلبناتي وعربي ونحوي، وقد دلّ ذلك على نسبة الاسم إلى هذه الأسماء، وإذا ألحقت بآخر اسم ما، مثل: "دمشق" ياء زائدة مشددة للدلالة على

نسبة شيء إليه، فقد صيرته اسمًا منسوبًا، نحو: هذا نسيج دمشقي، وإضافتك الياء المشددة إليه مع كسر آخره هو النسبة، وتسمى هذه الياء المشددة ياء النسب، والاسم المتصل بها منسوبًا، والاسم قبل اتصاله بها منسوبًا إليه.

والنسب ظاهرة لغوية مهمة، تدل على أهميتها كثرة الحاجة إلى استعمالها بسبب انتشار العلوم ومناهج التفكير ومذاهب الأدب والفنون والسياسة والاجتماع، لذلك تحتاج هذه اللفظة إلى صيغة واحدة جامعة للمعاني في ألفاظ قليلة تمنع التكرار في الألفاظ.

وتتضح ظاهرة الاقتصاد اللغوي جليا في صيغة النسب في عمليات لاحقة، تقوم على الحذف لأجل التخفيف، وخصوصا ما ختم بتاء التأنيث بعد حذفها، نحو: مكِّي وفاطمِي نسبة إلى مكة وفاطمة، وإنما يجب حذف هذه التاء فرارًا من اجتماع تاء تأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو: مكِّي وفاطمِيَّة، إذ لو لم تحذف هذه التاء لبقيت، ولو بقيت لقليل: مكثية وفاطمتية؛ لأن ياء النسبة تلحق آخر الكلمة وتأتي حينئذ بعد التاء المربوطة، ويؤكد ذلك قول بعض الصرفيين: "... والسبب في حذف تاء التأنيث لئلا تقع في حشو الكلمة، والمعروف أنها لا تقع في حشو الكلمة، كما أن عدم حذفها قد يجمع على الاسم الواحد علامتان للتأنيث، وهو مرفوض في اللغة، فلا يقال: امرأة كوفتية في النسب إلى الكوفة<sup>٢٣</sup>، وإلى هذا المعنى أشار الاسترابازي بقوله: "وإنما حذفت تاء التأنيث حذرًا، من اجتماع التاءين، إحداهما قبل الياء، والأخرى بعدها لو لم تحذف، إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثًا بالتاء، إذ كنت تقول: امرأة كوفتية<sup>٢٤</sup>."

وعلى هذا المنوال تحذف علامة التثنية والجمع، نحو: عبدِي وزيدِي وغرِي في النسبة إلى عبدان وزيدان وغرفات. قال ابن الحاجب مشيرًا إلى هذا المعنى في خلال حديثه عن النسب: "... وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقًا، وزيادة التثنية والجمع...<sup>٢٥</sup>. ومعنى ذلك أنه إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع، وجب ردّه إلى المفرد، لأنّ نسبته إلى الواحد تدل على كثرة نظره فيها، وحكم الواحد كحكم الجميع في مثل قولك: فَرَضِي في النسبة إلى

الفرائض، فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الرد إلى الواحد، لأنه أخف في اللفظ مع أنه الأصل، وهذا من دواعي الاقتصاد اللغوي لئلا تذهب الألفاظ هدرًا. وتتضح ظاهرة الاقتصاد أكثر في النسبة إلى الاسم المركب، نحو: بعلبك وتأبط شرًا وقاليقلا، يقال في النسب إليها بعليّ وتأبطيّ وقاليّ. قال ياقوت الحموي عن سبب النسبة الأخيرة بقوله "... القالي اختصروا في النسبة إلى بعض اسمه لثقله، وإليها ينسب الأديب العالم أبو عليّ إسماعيل بن القاسم القالي" ٢٦.

ومهما يكن الأمر، فإن في صيغة النسب اختصارًا للألفاظ، فقولك: محمد مكّي، أروعواختصر وأخف على اللسان من قولك: "محمد من أهل مكة مثلاً، لما في ذلك من كثرة الألفاظ وطول الجملة، وجيء لذلك بياء النسب وقامت مقام الجملة السابقة، وقس بقية الأمثلة على ذلك.

**صيغة التصغير:** التصغير تغيير يحدث في تركيب الاسم بزيادة في بنيته لغرض من الأغراض الصرفية الدالة على اختصار الألفاظ نحو: "فليس"، "دُرَيْهَمٌ وَدُنَيْنِيرٌ فِي تَصْغِيرِ الْأَسْمِ الثَّلَاثِيِّ وَالرَّبَاعِيِّ، وَمَا زَادَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ عَلَى أَوْزَانٍ: فُعَيْلٌ فُعَيْعِلٌ فُعَيْعِيلٌ. وَزِيَادَةُ بِيَاءِ التَّصْغِيرِ تَفِيدُ اخْتِصَارَ الْأَلْفَاظِ نَحْو: "قَبِيلُ الْمُؤَعَّدِ" وَمَعْنَاهُ قَبْلَ الْمُؤَعَّدِ بِقَلِيلٍ، فَحَذْفُ كَلِمَةٍ: "بِقَلِيلٍ" وَاسْتِبْدَالُ مَكَانِهَا حَرْفِ الْيَاءِ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا صِيغَةُ التَّصْغِيرِ، وَيَعْتَبَرُ هَذَا تَعْوِيزٌ كَبِيرٌ بِصَغِيرٍ.

وتوجد ظاهرة الاقتصاد اللغوي في تصغير الاسم الخماسي، نحو: سَفَرُجَلٌ وَفَرَزْدَقٌ، ويقال عند إرادة تصغيرهما: سَفَيْرُجٌ وَفَرَيْرُذٌ، وقد حذف فيها جميعًا الحرف الأخير، يقول ابن جنى في ذلك: "فإن حقرت بنات الخمسة، حذفت الحرف الأخير لتناهي مثال التحقير دونه اعتبارًا بحاله في التفسير تقول في سفرجل: سَفَيْرُجٌ ... حملًا على سفارج ... وذلك أنّ التحقير هنا والتكسير من واد واحد" ٢٧.

قال الدكتور محمد كشاش مبينا ظاهرة الاقتصاد الملموسة في التصغير: "وتبلغ مقادير الحرص والادخار درجة إبدال صوت ثقيل بصوت خفيف متجاورين أحكام القاعدة في سبيل تغير ثقيل بصوت خفيف متجاورين أحكام القاعدة في سبيل توفير جزء يسير من المادة، كإبدال حرف صائت بحرف صامت كما في تغيير الواو بهمزة. سئل الخليل بن أحمد: لم قالوا في تصغير "واصل" "أُوَيْصِل"، ولم يقولوا: "وُويَصِل"؟ فقال: كرهوا أن يشبه كلامهم بنبح الكلاب. فقد اعتذر بحجة اجتماعية ومقصده الحجة الاقتصادية.

### الخاتمة:

تناولت هذه المقالة في مقدمتها الحديث عن أهمية علم الصرف في خدمة اللغة العربية وإثرائها بالمفردات الجديدة الدالة على المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة. ثم تطرقت إلى مفهوم الاقتصاد بالدراسة، وأنه لم يكن مقصوراً على جانب دون الآخر فحسب، بل يدخل في العبادات والطاعات وسائر الأحوال، بل تعدى ذلك كله إلى المواد اللغوية وخصوصاً قواعد الصرف وصيغته.

ولم تكتف المقالة بذلك، بل أشارت إلى بعض نماذج الصيغ الصرفية التي يدخل فيها الاقتصاد اللغوي خشية تكرار الألفاظ والإسراف فيها، وغير ذلك من متطلبات الاقتصاد اللغوي ودواعيه.

### نتائج المقالة:

توصّلت المقالة إلى النتائج الآتية:

- اتسع مجال الاقتصاد اتساعاً ملحوظاً، ولم يكن قاصراً على مفهومه المتعارف عليه اليوم بين الناس، أو المتبادر في الذهن عند إطلاق لفظ الاقتصاد، بل يشمل مفهومه مجالات الحياة كلها حتى في العبادات والمواد اللغوية.
- لم يكن القرآن الكريم كتاباً منزلاً مقصوراً على تبين الشرائع والعبادات والأحكام فحسب، بل مبيناً جوانب الحياة الإنسانية وشؤونها وما يجعلها متطورة أو متخلفة،

موازنة بالمعايير والمقاييس الاقتصادية كما أشارت إلى هذا المفهوم الآيات المذكورة في  
المقالة وكذلك الأحاديث النبوية.

\* تكمن أهمية دراسة القواعد اللغوية وخصوصاً المواد الصرفية وصيغها في اكتشاف المعايير  
الاقتصادية المدفونة وإخراجها للدارسين وعقد الموازنة بينها وبين المعايير الاقتصادية  
المتعارفة بين الناس اليوم.

### الهوامش والمراجع:

١. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، اعتنى به وراجعه أحمد جار، ط ١، ١٤٢٨  
- ٢٠٠٧ م، دار الغدّ الجديد، القاهرة، ص ٢٩٢.
٢. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، راجعه واعتنى به الدكتور محمد محمد تامر،  
سنة الطبع ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، دار الحديث، القاهرة، ص ٩٤٤.
٣. سورة لقمان، الآية: ١٩.
٤. الجوهري، الصحاح، ص ٩٤٤.
٥. الفيروز آبادي محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، قدّم له وعلّق حواشيه، الشيخ  
أبو الوفاء، نصر الهوريني، المحصري، ط ٢، ٢٠٠٧ م - ١٤٣٨ هـ، دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان، ج ١، ص ٤٧٢.
٦. الفيومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ص ٢٩٢.
٧. الجوهري، الصحاح، المرجع السابق، ص ٩٤٤، والفيروز آبادي، المرجع السابق،  
ج ١، ص ٤٧٢.
٨. مجمع اللغة العربية القاهرة، المعجم الوسيط، سنة ١٣٦٢ هـ - ١٩٧٢ م، القاهرة،  
ص ٧٧٢.

٩. الجوهري، المرجع السابق، ص ٩٤٤، والرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، ط ٣، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، دار ابن كثير، ص ٥٣٦.
١٠. مجمع اللغة العربية، المرجع السابق، ص ٧٧٢.
١١. الفيروز آبادي، المرجع السابق، ج ١، ص ٤٧٢.
١٢. مجمع اللغة العربية، المرجع السابق، ص ٧٧٢.
١٣. نقره كار، الحسين، عبد الله بن محمد، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق وتعليق الدكتور، عابد محمد غنيمه، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، دار ابن رجب، ص ٨٠.
١٤. سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.
١٥. نقره كار، المرجع السابق، ص ٨٠.
١٦. الغلايين، الشيخ مصطفى، جامع الدروس العربية، ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية الأستاذ فزید، المكتبة التوفيقية، مصر، ج ١، ص ٦-٧، ورجب عبد الجواد إبراهيم (الدكتور)، أسس علم الصرف، ط ١، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م، دار الأفاق العربية، ص ١٥٤، وفؤاد نعمة، ملخص قواعد اللغة العربية، ط ٢٤، بدون تاريخ الطبع وممكن الطبع، ج ٢، ص ٢١، والنادري، محمد أسعد (الدكتور)، نحو اللغة العربية، طبعة جديدة منقحة ٢٠١٤ م - ١٤٣٥ هـ، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص ٣٠.
١٧. محمد كشاش (الدكتور)، الاقتصاد اللغوي، ط ١، ٢٠١١ م - ١٤٣٢ هـ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ص ٥٩.
١٨. البيت من شواهد الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، كتاب أسرار العربية، عنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م، المجمع العلمي العربي دمشق، ص ٤٧، وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، دار صادر - بيروت، ص: ٤٧٦، مادة "فلك".

١٩. الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، حققه الدكتور مازن المبارك، ط٤، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار النفائس بيروت، ص ١٢١.
٢٠. ابن الأثير، عز الدين، علي بن محمد، الكامل في التاريخ، سنة الطبع ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، دار صادر، بيروت، ج ٣، ص ٥٩.
٢١. الحمالوي، الشيخ أحمد بن محمد، شذا العرف في فنّ الصرف، شرحه وفهرسه واعتنى به الدكتور عبد الحميد هندوي، ط٣، ٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ، المكتبة العلمية بيروت - لبنان، ص ١٦٠.
٢٢. ذكره الدكتور عبد الحميد هندواوي نقلاً عن ابن معطي، انظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
٢٣. الاسترلابي، رضي الدين، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، حققهما وضبط عزيزيهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، الحمد الزفراف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، مج ٢، ص ٤.
٢٤. الدكتور عبد الجواد إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٨٥.
٢٥. الإسترلابي، ج ٣، ص ٤.
٢٦. ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الشافية في علم التصريف، تحقيق الدكتور دروش الجويدي، ط ١، ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ص ٤٤.
٢٧. ابن جني، أبو الفتح، عثمان، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، عالم الكتب بيروت، ص: ٢٨٠.
٢٨. محمد كشاش الدكتور: المرجع السابق، ص: ٦٥، وابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، كتاب عيود الأخبار، سنة الطبع ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م، دار الكتب المصرية - القاهرة، مج ٢، ج ٢، ص ١٦٠.